العرب
الأربعاء 2021/11/17
السنة 44 العدد 12243

التضخم يقسو على الشعب التركي بشدة

أكثر من نصف السكان يكافحون لتغطية نفقاتهم جراء الدخل غير المتكافئ

نحن لا نستحق هذا

يواجه الأتراك وخاصة الفئات الاجتماعية الهشة مصاعب متزايدة خلال هذه الفترة مع تواصل ارتفاع أسعار المواد الغذائية والسلع الأخرى، في ظل السياسات النقدية المتبعة لدفع عجلة النمو، حيث تعتبر الأوساط الشعبية أن التضخم زاد من قسوة معيشتها، رغم أنه أمر تعاني منه كافة دول العالم مع تعافيها من الجائحة.

إسطنبول – تنتشر بين عامة الأتراك حالة من التذمر الممزوج بالإحباط جراء غلاء المعيشة غير المسبوق، بشكل أثر بصورة ملحوظة على حياتهم، وزاد من وطأة متاعبهم السقوط الحر للعملة المحلية وباتوا معها عالقين في هذه المعضلة، بينما يحاولون تغطية نفقاتهم اليومية.

وتختزل قدرية دوغرو، التي تكتفي بالخبز القديم المغطى بالسمسم لتناول طعام الغداء هذه الأيام، الحالة المعيشية الصعبة التي يمر بها المواطنون نتيجة تداعيات سياسات البنك المركزي، التي يتحكم فيها الرئيس رجب طيب أردوغان.

وتروي الأرملة، وهي أم لطفلين، كيف أنها تذهب دون غداء حتى تتمكن من وضع الطعام على المائدة لعائلتها في وقت لاحق من اليوم.

والأموال التي تكسبها دوغرو البالغة 59 عاما عبر بيع السراويل الرياضية والملابس الأخرى في سوق أورتاكجيلار بمدينة إسطنبول، لم تعد تدوم، وهي تكافح لشراء الطعام، ناهيك عن أي شيء آخر.

وتقول لوكالة أسوشيتد برس "لم أختبر مثل هذه الحياة المؤسفة من قبل. أذهب للنوم، أستيقظ فأجد الأسعار قد ارتفعت. لقد اشتريت عبوة سعة 5 لترات من زيت الطبخ، كان سعرها 40 ليرة عدت فكانت 80 ليرة". وتضيف بحرقة "نحن لا نستحق هذا".

ويؤكد خبراء أن التضخم تفاقم بسبب سوء الإدارة الاقتصادية والمخاوف بشأن الاحتياطيات المالية وضغط أردوغان لخفض أسعار الفائدة.

ويزعم الرئيس التركي أن انخفاض تكاليف الاقتراض سيعزز النمو، رغم أن الخبراء يرون أن العكس هو السبيل لترويض الأسعار المرتفعة، وهو أمر يتسق مع إقرار وزير الخزانة لطفي ألوان في تصريحات لوكالة بلومبرغ بأن التضخم ليس عند المستوى المنشود "لسوء الحظ".

وفي خضم ذلك، تواصل العملة المحلية فقدان قيمتها لتبلغ منذ بداية هذا العام 27 في المئة، وتراجعت إلى مستويات قياسية مقابل الدولار بعد أن خفض المركزي أسعار الفائدة، مما أثار مخاوف بشأن استقلاله.

أوزليم ديريسي سينغول

المتاعب ستلاحق الناس لعامين آخرين ما لم يتم إصلاح الوضع

وانخفضت قيمة العملة الثلاثاء إلى مستوى قياسي جديد بنحو 0.8 في المئة ليبلغ سعر صرف الدولار 10.14 ليرة، متأثرة بتوقعات حول خفض آخر لسعر الفائدة من المركزي هذا الأسبوع بضغط من أردوغان.

وتقول سهيلة بويراز، وهي تتصفح أكشاك الطعام في سوق أورتاكجيلار بمنطقة أيوب سلطان، إن "كل شيء باهظ الثمن، ولا يمكنني شراء أي شيء".

وطالبت ربة المنزل (57 عاما) التي صوتت لصالح حزب أردوغان، الحكومة بالتحرك لإنهاء التضخم. وقالت "إذا كنا نصوت لكم لتصحيح الأمور، فلماذا لا تتدخلون؟ لماذا لا توقفون ارتفاع الأسعار؟".

وحتى التجار وجدوا أنفسهم في وضع لا يحسدون عليه. ويقول موسى تيمور، الذي يملك محل بقالة في إسطنبول، إن ارتفاع الأسعار يجعل من الصعب عليه استبدال المنتجات لأن "أي منتج نبيعه لا يمكننا الحصول عليه بنفس الأسعار".

وأعطى تأكيدا على أن الوضع يبدو كارثيا حين أشار إلى أن زبائنه لم يعودوا قادرين على شراء مجموعة متنوعة من الطعام، ومعظمهم يشترون الخبز والمعكرونة والبيض.

وأضر التضخم المرتفع بشعبية أردوغان، الذي تميزت سنواته الأولى في السلطة باقتصاد قوي. وتشير استطلاعات الرأي إلى أن تحالف أحزاب المعارضة الذي شكل كتلة ضد حزب أردوغان الحاكم وحلفائه يضيق الفجوة بسرعة.

وبينما تظهر الأرقام الرسمية أن التضخم بلغ 20 في المئة تقريبا في أكتوبر بمقارنة سنوية، إلا أن مجموعة أبحاث التضخم المستقلة، المكونة من أكاديميين ومسؤولين حكوميين سابقين، وضعته بالقرب من 50 في المئة.

وبالمقارنة، ارتفعت الأسعار في الولايات المتحدة بنحو 6 في المئة عن العام الماضي وهي أكبر نسبة منذ 1990. وتجاوز التضخم في منطقة اليورو 4 في المئة، وهو أعلى معدل في 13 عاما.

ويقول خبراء إنه نتيجة لتراجع العملة التركية ارتفعت الأسعار، مما جعل الواردات والوقود والسلع اليومية أكثر تكلفة.

وبينما يجادل البعض بأن الليرة الأضعف تجعل المصدرين الأتراك أكثر قدرة على المنافسة في الاقتصاد العالمي، إلا أن الكثير من المجالات الصناعية التركية تعتمد على المواد الخام المستوردة.

وأثار أردوغان مخاوف بشأن نفوذه على السياسة النقدية، فعين أربعة محافظين للمركزي منذ 2019 وطرد مصرفيين قيل إنهم قاوموا خفض أسعار الفائدة. ورفع البنك أسعار الفائدة 3 نقاط مئوية منذ سبتمبر وسيصدر قراره الأخير غدا الخميس.

ورفعت البنوك المركزية في البلدان الأخرى المتضررة من الجائحة أسعار الفائدة أو تفكر في القيام بذلك في الأشهر المقبلة، حيث أدت عمليات الدعم في الموانئ والمصانع ونقص العمالة وتكاليف الطاقة المرتفعة إلى ارتفاع الأسعار.

وكان المستثمرون الأجانب يتخلصون من الأصول التركية، وقام الأتراك بتحويل مدخراتهم إلى العملات الأجنبية والذهب.

وقالت أوزليم ديريسي سينغول، الخبيرة الاقتصادية والشريك المؤسس لشركة سبين كونسولتيغ ومقرها إسطنبول، "كانت هناك عمليات بيع واسعة النطاق في الأسواق المالية بسبب هذا التدخل لاستقلال المركزي".

وأضافت "هناك العديد من العوامل التي تحرك التضخم وأسعار السوق المالية، لكن العامل المهيمن هو سياسة المركزي التركي".

وتقدر سينغول أن أكثر من نصف سكان تركيا "يكافحون من حيث الدخل"، في الوقت الذي يصر فيه أردوغان على أن الاقتصاد قوي وأن البلاد تخرج من الوباء في حالة أفضل من غيرها، قائلا إن "الأرفف في أوروبا والولايات المتحدة فارغة".

وألقت حكومته باللوم في أسعار المواد الغذائية الباهظة على سلاسل المتاجر الكبرى، وأمرت بإجراء تحقيق أدى إلى فرض غرامات. كما أمر التعاونيات الزراعية بفتح ألف متجر جديد في جميع أنحاء البلاد في محاولة للحفاظ على أسعار المواد الغذائية منخفضة.

وارتفعت الإيجارات بشكل كبير، وأسعار مبيعات المنازل، التي ترتبط في الغالب بالدولار، آخذة في الازدياد.

وفي محاولة لتخفيف المعاناة، أكد وزير العمل فيدات بيلجين هذا الشهر أن الحكومة تعمل على تعديل الحد الأدنى للرواتب، لحماية العمال من ارتفاع الأسعار. وقال "يمكنني القول بالفعل إنها ستوفر الراحة".

وتعتقد سينغول أن هذا لا يكفي. وقالت "سيكون للتضخم والدخل المنخفض والتوزيع غير المتكافئ للدخل المزيد من الآثار الجانبية في العامين المقبلين، إذا استمرت الحكومة في الإصرار على اعتماد أسعار الفائدة المنخفضة والسياسة النقدية المتساهلة".

دبي تعتزم إدراج طيران الإمارات في بورصة الإمارة

دبي – كشفت إدارة طيران الإمارات الثلاثاء أن هناك خططا لطرح البعض من أسهم الشركة للاكتتاب في بورصة دبي، وهو ما يساعدها على استدامة أعمالها بشكل أفضل مستقبلا بعد استكمال برنامجها المتعلق بالخروج من الأزمة الصحية تدريجيا.

ونقل تلفزيون "سي.أن.بي.سي عربية" عن الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم رئيس مجلس إدارة طيران الإمارات المملوكة لحكومة دبي، قوله إن "من الممكن إدراج الشركة أو أي من وحداتها في بورصة الإمارة".

وأوضح في تصريحاته للصحافيين على هامش معرض دبي للطيران أن القرار النهائي سيكون بيد اللجنة العليا لتطوير أسواق المال، التي يرأسها الشيخ مكتوم بن محمد آل مكتوم نائب حاكم دبي.

وكانت حكومة دبي قد أعلنت في وقت سابق من الشهر الجاري إنها تعتزم إدراج عشر شركات مرتبطة بالحكومة في إطار سعيها لتنشيط البورصة.

كما قامت بتشجيع الشركات الخاصة والعائلية على طرح أسهمها في سوق الأوراق المالية، التي تسعى إلى اللحاق بالاندفاع نحو الاكتتابات العامة في المنطقة.

وتهدف خطط الإدراج إلى جعل سوق دبي المالي أكثر قدرة على المنافسة مستقبلا، بالمقارنة ببورصات أكبر في الخليج مثل سوق الأسهم السعودية (تداول) وسوق أبوظبي اللتين تجتذبان طروحات كبيرة وسيولة.

وتنتشر التكهنات بشأن إدراج طيران الإمارات المملوكة لحكومة دبي منذ أكثر من عشر سنوات، ففي العام 2007 قال الرئيس التنفيذي للشركة في ذلك الوقت تيم كلارك إن "الطرح العام الأولي سيقيم أسهم الشركة بما بين 20 مليار و30 مليار دولار".

وقالت الشركة في وقت سابق من هذا الشهر لدى إعلانها انخفاض خسائرها إلى النصف إنها تلقت دعما حكوميا خلال النصف الأول من هذا العام بقيمة 2.5 مليار درهم (681 مليون دولار).

> 30
> مليار دولار كان تقييم الشركة في 2007، لكن قد يرتفع بسبب تطور أعمالها منذ ذلك التاريخ

وسجلت الشركة خسائر قدرها 1.6 مليار دولار في الفترة من أبريل إلى سبتمبر الماضيين انخفاضا من خسائر قدرها 3.43 مليار دولار سجلتها في الفترة نفسها من العام السابق.

ويأتي الكشف عن الخطوة بينما قالت طيران الإمارات إنها حققت تقدما في محادثاتها مع مجموعة بوينغ الأميركية بشأن مخاوفها من تأخر تسلم الطائرة 777 إكس لكنها لا تعرف بعد موعد تسليم الطائرة التي تعتبرها حيوية لنموها المستقبلي.

وقال كلارك للصحافيين إن "العمل جار ونحرز تقدما. أعتقد أننا سنراقب عن كثب كيف ستتم عملية الترخيص خلال العامين المقبلين ووقتها سنحدد الموقف في ما يتعلق بالتسليم".

شراكة سعودية مع هانيويل الأميركية لتصنيع أجزاء الطائرات

الرياض – أعلنت الشركة السعودية للتقنيات المتقدمة (وهج) عن اتفاقها مع شركة هانيويل الأميركية لتكون موردا معتمدا لتصنيع أجزاء الطائرات، في خطوة تفتح الطريق أمام الشركات المحلية إلى هذا المضمار واللحاق بركب الشركات التي سبقتها في المنطقة إلى هذا المجال.

وبموجب هذه الاتفاقية التي وقعت الثلاثاء على هامش معرض دبي للطيران، ستقوم وهج بتصنيع وتصدير مجموعة متنوعة من قطع غيار الطائرات لشركة هانيويل إيروسبيس في الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا.

وهانيويل كيان متعدد النشاطات تعدّ من أكبر الشركات الأميركية في مجال التقنيات الإلكترونية المعقدة، وصاحبة براءات اختراع متعددة في مجال تقنيات الطيران والفضاء وأنظمة المراقبة، وأجهزة ضخ ونقل وتوزيع النفط.

أما وهج فتعتبر أحد الكيانات المهمة في قطاع الصناعة السعودي، وتعمل في مجال تصنيع مكونات آلية عالية الدقة ومجموعات وأجزاء فرعية لصناعات الطيران.

وكجزء من الاتفاقية، ستزود وهج قطع غيار المعدات الأصلية لهانيويل والتي تدخل في منتجات مثل العجلات والمكابح وأنظمة الطاقة والمحركات والأنظمة الجوية والحرارية.

وبالإضافة إلى ذلك تصنيع وحدات الطاقة المساعدة للعديد من المنصات الرئيسية بما في ذلك طائرات أيرباص من طرز 350 و330 و320 نيو، وأيضا بوينغ ماكس 737 و777 ماكس وكذلك داسو فالكون أم 1000-8 وماكدونيل دوغلاس 11.

وتستهدف الحكومة بذراعها الهيئة العامة للصناعات العسكرية توطين ما يزيد عن 50 في المئة من الإنفاق الحكومي من المعدات والخدمات العسكرية بحلول العام 2030 وفق خطط الإصلاح.

ووضعت السعودية قاعدة انطلاق جديدة للقطاع الصناعي منذ الإعلان عن برنامج التحول في أبريل 2016، لتعزيز مسيرة التنمية الاقتصادية المستدامة في عموم البلاد والاستعداد فعليا لمرحلة ما بعد النفط عبر تنويع مصادر الدخل.

وتسعى الاستراتيجية إلى نقل أكبر اقتصادات المنطقة العربية من مرحلة النمو إلى مرحلة النضوج على مستوى التطور الصناعي من خلال وضع سياسات بعيدة الأمد وتنفيذها، بما يعزز التنافسية والاستدامة للقطاع.

وليس ذلك فحسب، بل إن الخطة ستدعم مسار توظيف الصناعة لفائدة الآلاف من السعوديين، ممّا يحفز الرياض على مواصلة دعم شركات التصنيع والشركات المحلية الأخرى، لضمان قدرتها على النموّ ولتوفير المزيد من فرص العمل.

داخل الورشة كل شيء متوفر للابتكار

المنامة تترقب مكاسب هيكلة الهيئة الوطنية للنفط والغاز

المنامة – تضع الحكومة البحرينية آملا كبيرة على خططها المتعلقة بهيكلة الهيئة الوطنية للنفط والغاز، إثر تغيير هويتها مؤخرا من أجل تنويع نشاطها بغية دعم خزينة البلد.

وأكد الرئيس التنفيذي للمجلس الأعلى للبيئة في البحرين محمد بن مبارك، أن الهيئة الوطنية للنفط والغاز ستتحول إلى شركة طاقة تبحث عن موارد للطاقة خارج نطاق الوقود الأحفوري.

وكان العاهل البحريني الملك حمد بن عيسى آل خليفة قد أصدر في سبتمبر الماضي مرسوما بإلغاء الهيئة الوطنية للنفط والغاز، على أن تباشر وزارة النفط كافة الاختصاصات المنوطة بالهيئة.

وتأسست الهيئة في 2005 لتكون الجهة المختصة بجميع الأمور المتعلقة بالنفط والغاز في البحرين، التي تهدف إلى تنظيم صناعة النفط والغاز والصناعات المرتبطة بها والإشراف عليها وتطويرها.

وقال بن مبارك المبعوث الخاص لشؤون المناخ في البحرين للصحافيين على هامش معرض ومؤتمر أبوظبي الدولي للبترول (أديبك 2021) في أبوظبي، "نتطلع الآن إلى مستقبل الانتقال، تحويل هذه الشركة من شركة للنفط والغاز إلى شركة للطاقة".

وأضاف "هذا سيساعدنا على النظر في تأثير التغير المناخي ومزيج الطاقة وتنويع موارد الطاقة".

وكانت مصادر مطلعة قد قالت لوكالة رويترز إن من المتوقع أن تبيع البحرين أصولا من النفط والغاز، عقب خطوات اتخذها عملاقا النفط السعودية وأبوظبي في السنوات الأخيرة.

محمد بن مبارك

نتطلع إلى مستقبل الانتقال للطاقة النظيفة وتنويع الموارد

وردا على سؤال بهذا الصدد قال بن مبارك إن لا شيء مخططا "في القريب العاجل"، دون أن يسهب في تفاصيل.

وحين سئل عن إمكانية الإدراج العام لشركة الطاقة الجديدة، لم يستبعد الأمر.

وتملك البحرين حقلا واحدا للنفط مع احتياطات من الخام تقدر بمئات الملايين من البراميل. وينتج البلد الخليجي الصغير من حقله الوحيد حوالي 50 ألف برميل يوميا، إضافة إلى 150 ألف برميل من حقل أبوسعفة الذي تشترك فيه مع السعودية.

وجمعت الهيئة ديونا من أسواق رأس المال عدة مرات خلال السنوات القليلة الماضية، منها إصدار صكوك بقيمة 600 مليون دولار في أبريل الماضي. وقال بن مبارك إن "الشركة يمكن أن تصدر أدوات دين مرة أخرى إن احتاج الأمر".